

دور الجامعة في التنمية الإقليمية

من إعداد: مامن فيصل / جامعة خنشلة

البريد الإلكتروني: faisalmaj52@yahoo.com

المخلص:

إن العنصر البشري وما يمتلك من طاقات خلاقة يعتبر رأس مال فكري و عاملا لا يقل أهمية عن رأس المال المادي ، بل هو الأساس في عملية التنمية داخل الاقليم، و هو العنصر الإنتاجي الأول، كما يعتبر من بين مخرجات الجامعة التي تمثل إحدى مؤسسات الاقليم الأكثر حركية و انتاجا في الميدان العلمي و المعرفي، حيث يفرض عليها المحيط تشكيل برامجها على نحو يعطي مزيدا من الاهتمام بالدروس العملية و التدريبات الميدانية التي تخدم الإقليم بصفة أساسية، و عليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف للتعرف على الدور الذي تلعبه الجامعة في تنمية الاقليم (تنمية المجتمعات المحلية)، و ما تسعى لتحقيقه من توافق بين مخرجات التكوين الجامعي و متطلبات سوق العمل الاقليمي.

الكلمات المفتاحية: الجامعة ، رأس المال الفكري، التنمية، الإقليم، المجتمع المحلي.

مدخل عام:

لابد في البداية من إبراز بعض الحقائق و الأرقام التي تبين واقع البحث العلمي ومستوى التنمية

في الدول العربية بالمقارنة بالدول العالمية و من هذه المؤشرات ما يلي (1):

أ. ينفق العالم العربي على البحوث و التطوير 0.2 % من إجمالي ناتجه المحلي ، أي ما يعادل سبع المتوسط العالمي 4.1%.⁽²⁾

ب. نسبة البلدان العربية من النشر لا تتعدى 0.7 % ، أي أقل من سدس نسبة العرب إلى إجمالي عدد السكان عالميا .

ج. معدل الإنفاق الحكومي سنويا على كل طالب جامعي \$24000 في مقابل \$14200 في دولة مثل اسبانيا .

د. إنتاج العرب من الكتب لم يتجاوز 1.1% من الإنتاج العالمي على الرغم من أنهم يشكلون نحو 4.5 % من سكان العالم .

هـ. معدل الإنفاق العربي على البحوث و التطوير لكل نسمة (\$ 04) دولارات مقابل (\$953) في الولايات المتحدة و (\$ 50) في الصين .

و. عدد براءات الاختراع العربية المسجلة في الولايات المتحدة خلال العقد (1990-2000) لا تتجاوز (300) في مقابل كوريا الجنوبية(6328) وإسرائيل (7652) .

ز. عدد الأبحاث المنشورة لكل نسمة يتكرر وجودها في مراجع الأبحاث الأخرى التي تحيل إليها . Index Citation و هو مؤشر للدلالة على نوعية الأبحاث (0.2) لمصر ، (0.07) للسعودية ، و (0.53) للكويت ، و(0.01) للجزائر ، في مقابل (43) للولايات المتحدة ، و (80) لسويسرا، و (38) لإسرائيل و(0.03) للصين .

و فيما يتعلق بالفجوة الشاسعة للبحث العلمي و التنمية بين العرب و إسرائيل⁽³⁾ .

- يبلغ عدد الكتب المترجمة إلى العبرية (100) كتاب لكل مليون إسرائيلي في حين يبلغ عددها بالنسبة للعالم العربي (03) كتب تقريبا لكل مليون عربي⁽⁴⁾.

- فيما يخص النشر العلمي يبلغ 11.7 بحثا منشورا لكل عشرة آلاف في إسرائيل ، بينما يبلغ هذا المعدل ثلث بحث لكل عشرة آلاف في العالم العربي .

- تحتل إسرائيل المركز (12) من حيث الجاهزية الشبكية ، في حين تحتل أعلى الدول العربية و هي تونس المركز (34) ، تتلواها المغرب في المركز رقم (52) ، فالأردن في المركز (57) ، فمصر في المركز (65) في الفترة الزمنية 2002-2003 .

مشكلة البحث:

لقد اختلف دور الجامعة في طبيعته ومحتواه باختلاف العصور والمجتمعات، على أساس أنها المؤسسة الأكثر تطورا وتأثيرا في حياة المجتمعات؛ فقد أصبحت هذه المؤسسة المعرفية ضرورة أساسية من ضرورات الحياة الاجتماعية في العصر الحديث ، حيث تغير دورها من مجرد تخريج المختصين في بعض فروع المعرفة الانسانية إلى تحقيق مطالب و حاجات مجتمعاتها الاقتصادية و الاجتماعية؛ فتحاول أن تفي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدث في المجتمع . ولما كان هناك تركيز على ضرورة أن تخدم الجامعة المجتمع المحلي الموجودة فيه ، فقد أضحت اليوم أكثر من أي وقت مضى مطالبة بخدمة مجتمعاتها ، والعمل على النهوض بها و تميمتها .

من بين وظائف الجامعة التكوين الجامعي، الذي تختلف مسؤوليته و وظائفه باختلاف المجتمعات المحلية على حسب طبيعة خصائص و إمكانات كل ولاية ، فالولاية الزراعية تختلف عن السياحية كما أن الولاية الصناعية غير الولاية البدوية ، فالتكوين الجامعي الموجود في المجتمعات الزراعية يقع عليه مسؤولية التنمية الاقتصادية التي لا تتحقق إلا عن طريق المساهمة في زيادة الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني والسكي ، وتصنيع القرية ، وتراكم رؤوس الأموال و استغلال

القوة العاملة المعطلة ، كما أنه المسؤول عن تدعيم تكامل سكان المجتمعات المحلية مع المجتمع القومي ، كما انه مسؤول عن القضاء على الصراعات الموجودة في المجتمعات المحلية ، وإيجاد صيغة جديدة بمقتضاها يرتبط الناس فيما بينهم في إطار مجتمع يعينهم على تفجير طاقاتهم وإمكاناتهم كما يقع عليه مسؤولية المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية ليس فقط على المستوى الانتاجي، بل أيضا على المستويين الاقتصادي و السياسي .

إن أهمية الدراسة هذه الدراسة المتمحورة حول دور الجامعة في التنمية الاقليمية ، تستمد أهميتها من أهمية هذه المؤسسة المعرفية كنسق فرعي يعمل داخل المجتمع المحلي كنسق أكبر ودورها الاستراتيجي في تنمية و خدمة المجتمعات المحلية من خلال وظيفتها النوعية في تكوين الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاعات الانتاجية و الخدمية و تنمية وعي الأفراد في جميع المجالات، حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل و السريع في التقنيات والابتكارات الحديثة . ومن هذا المنطلق سوف يحاول هذا المقال الإجابة على التساؤل الرئيس :

- ما هو الدور الذي تلعبه الجامعة في تنمية المجتمعات المحلية على المستوى الإقليمي ؟

أولاً، تحديد المفاهيم :

أ- مفهوم الجامعة : لغة: " هي جامعة من فعل جمع يجمع جمعاً ، جمع المتفرق ، أي ضم بعضه إلى بعض ويقال قدر جامعة بمعنى عظيمة، وجمعتهم جامعة أي أمر جامع ، و الجامعة مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدرس فيها العلوم و الفنون و الآداب" (5)

وكلمة الجامعة (University) مأخوذة من الكلمة اللاتينية (Universitas) و التي تعني

الرابطة التي تضم عملاً أو حرفه معينة ليطلق اللفظ فيما بعد على الاتحاد العلمي أو النقابة التي تضم

عددا من رجال العلم سواء كانوا أساتذة أو طلابا لتندل على تجمع هؤلاء من أجل اكتساب العلم و المعرفة.

يعرف **علي أحمد راشد** الجامعة بأنها : " ليست مكانا لتلقي التعليم العالي فقط و إنما بيئة ورسالة"⁽⁶⁾، وتتعدى وظيفة الجامعة حسب هذا التعريف التدريس من خلال رسالة واضحة نحو هذا المحيط أو البيئة، كما أنها " مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها و اتجاهاتها من جانب واحد بل تتلقى أهدافها من مجتمعها الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها وحدة حياة و معنى ووجود"⁽⁷⁾.

يلاحظ تشابه هذا التعريف مع التعريف السابق و ذلك في ربط الجامعة بالمجتمع و اعتباره أساس وجودها و منبع رسالتها، كما يشير **ابراهيم فلكنسر** إلى " ان الجامعة أساسا مركز للتعليم، و مكرسة للحفاظ و زيادة المعرفة الشاملة، و تدريب الطلاب الذين أكملوا مستوى المرحلة الثانوية "⁽⁸⁾.

يمكن القول في الأخير أن الجامعة هي عبارة عن : مؤسسة اجتماعية تعليمية تتكون من مجموعة معاهد و كليات تمارس وظائف متعددة، من تدريس و بحث علمي وصولا إلى إعداد الإطارات علميا و عمليا في مختلف التخصصات و تزويدهم بالمعارف و المهارات اللازمة التي تتوافق و الشروط التي تتطلبها البيئة المحيطة بها .

ب- مفهوم التنمية :

إن محاولة إعطاء مفهوم شامل للتنمية يتضمن كافة العمليات التنموية التي تحدث في كل المجتمعات على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، و على اختلاف نظمها السياسية و فكرها العقائدي و أطرها القيمية، يتطلب أن يكون هذا المفهوم واسعا و عاما لكي يشمل و يستوعب كل هذه الاختلافات، فلقد تناول بعض المفكرين الأميركيين من وجهة النظر التي يغلب عليها الطابع النظري،

و يرون أنه يشير للتغير الاجتماعي الذي تقدم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي ، بهدف تطوير و تحسين أحوال الناس، و توفير الرخاء الاجتماعي أما المشتغلون بالحقل الاجتماعي فيتناولون مفهوم التنمية من زاوية عملية، و يرون أنها العملية، أو مجموعة العمليات المرسومة و المخطط لها تخطيطا سليما بهدف إحداث تغير اجتماعي موجب داخل مجتمع ما لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون هذا المجتمع⁽⁹⁾ .

استتبعا لعرض ذلك المدى من التباين الذي يؤكد شمولية المفهوم، فإن وبستر يعرفها بانها:"الخوض في مجموعة من الخطط المنظمة التي تؤدي إلى نمو طبيعي ، وإحداث تطور واكتساب وضع جديد"⁽¹⁰⁾، بينما يعرفها شرام وليرنز على أنها " تغيير قوى وكبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الانظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها"⁽¹¹⁾ .

تأسيسا على ما سبق، يمكن اقتراح تعريف شامل للتنمية و الذي ينص على أنها عملية تغيير تقدي شامل و مقصود، قوامها التخطيط العلمي الرشيد، و الاعتماد الجاد على الذات، والمشاركة الشعبية وصولا إلى تطوير و تجديد بنية المجتمع، وظائفه، وثقافته، وآلياته ، لتخطي فجوة التخلف الحضاري التي تباعد بينه وبين المجتمعات المتقدمة، وإزاحة أسباب المعاناة عن كاهل الجماهير الكادحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنمية ليست في كل الأحوال ذات دلالة إيجابية ، ولا تؤدي في كل الأحوال إلى نتائج طيبة، فظاهرة التنمية غير السوية تعم العالم أجمع ، وإذا كانت بلدان العالم الثالث تشكو من التخلف، فإن الأقطار الصناعية تشكو من التلوث، و تبيد الموارد، وهذا ما يؤكد عدم صحة فرضية وجود دليل واحد أن التنمية تتسم دائما بالإيجابية .

ج- الإقليم :

قبل التعرض لمفهوم التنمية كوحدة كلية ، وجب تفكيك هذا المفهوم ليسهل الإلمام بمعناه الكلي، فلقد جاء في قاموس علم الاجتماع حول مفهوم الإقليم لغويا (**Territoire**) بأنه يشير إلى "منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى و تسمح بأن تمثل وحدة حكومية و إدارية مستقلة"⁽¹²⁾ ؛ فالإقليم جزء من الكل وهذا الجزء يتميز بخصائص تميزه عن باقي الأجزاء الأخرى، وبناء عليه فقد تم استخدام مفهوم الاقليم في هذه الدراسة للإشارة إلى منطقة من سطح الأرض تتميز عما يجاورها من المناطق بظاهرة أو مجموعة من الظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها أو شخصيتها مثال على ذلك الاقليم الشرقي الجزائري ونقصد به كل المدن الموجودة في الجهة الشرقية الجزائرية، التي تتميز بمواصفات وعادات وتقاليد و قيم خاصة بها عن المناطق الغربية أو الصحراوية .

د - المجتمع المحلي :

لقد حظى المجتمع المحلي بمعالجة مستفيضة من جانب علماء الاجتماع ، حيث يعرفه أجبرن ونيمكوف بأنه : " جماعة أو مجموعة من الجماعات القاطنة في إقليم معين ،فرابطة الإقامة في منطقة محددة خاصة تميز المجتمع المحلي "⁽¹³⁾ ،بينما لندبرج يعرف المجتمع المحلي على أنه : "جماعة عامة من الأفراد الذين يعيشون سويا بصفة عادية في علاقة مباشرة ،وعادة ما يكون المجتمع المحلي عبارة عن جماعة محلية توجد وتستوطن في تجاور مكاني ،بالإضافة الى رباط للقرابة بين أعضائها وكذلك التعاون الاقتصادي والتنظيم السياسي ."⁽¹⁴⁾

يعرف لاندس المجتمع المحلي بأنه : " منطقة جغرافية توجد فيها جماعة اجتماعية لها أنشطة عديدة، فالمجتمع المحلي جماعة محلية لها وظائف كالتعليم والعقيدة والتجارة والسياسة والأمن "⁽¹⁵⁾.

يتضح من التعريفات السابقة، ان هناك اتفاقا بين الباحثين على عدة خصائص عامة للمجتمع المحلي هي: الأرض، والجماعات، والتفاعل، وإشباع أغلب حاجاته داخل المجتمع، من خلال ما سبق يمكن ان نتبنى تعريفا إجرائيا للمجتمع المحلي: بأنه جماعة اجتماعية توجد داخل منطقة جغرافية محددة تتسم بعلاقات ونضم لها طابع خاص كالتقاليد والقيم المحلية، على سبيل المثال المجتمع الشرقي الجزائري له مميزاته وخصائصه التي تميزه عن المجتمع الكلي الذي ينتمي إليه وهو المجتمع الجزائري.

ه- التنمية الإقليمية :

إن التنمية الإقليمية أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الاقليم أو المنطقة التي تتخذها مكانا لها، وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها: "صيغة العمل التخطيطية القادرة على وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل و القضايا في المجتمع المعاصر، وإنها تستخدم التبرير في الطرق المختلفة، و مشاكل المجتمع يحددها التخطيط الاقليمي و المتمثلة في المشاكل (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية، الثقافية)"⁽¹⁶⁾، كما عرفت أيضا " بإنها الحاجة للتوفيق بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة (Existing Gap) بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوى الاقليمي و المحلي"⁽¹⁷⁾

و تعرف التنمية الإقليمية أيضا بأنها الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسة لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية بينم الأقاليم المختلفة بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية هذه من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلا بد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية و المحلية من حيث مهامها و علاقاتها ببعضها و بالأجهزة

التخطيطية القطاعية و المؤسسات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون قرارات التنمية مؤثرة مكانيا و اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا⁽¹⁸⁾.

يتضح مما سبق أن التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية و المعنوية الهادفة إلى احداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة و تطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية ، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية ، الثقافية) مما يساهم في حل مشكلات التباين الحاصل في إقليم البلد الواحد، فضلا عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق (المجتمعات المحلية).

أولا، دور الجامعة في تنمية الإقليم :

إن تنمية الموارد البشرية أصبحت عملية مهمة لإعادة تشكيل الانسان على نطاق واسع، و على نحو أكثر إيجابية للتمييز بين مفاهيم متقاربة من الدلالة والتي تكون قاعدة لتنمية الموارد البشرية و تشمل التعليم و التدريب و تنمية القدرات، فالعلاقة بين التعليم و التدريب وثيقة، حيث يبدأ التدريب دائما من حيث ينتهي التعليم، و الاثنان يسعيان إلى تنمية رأس المال الاجتماعي .

و قد أكد ألفريد مارشال على أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة و ذلك لأن الانسان المسلح بالعلم و المعرفة و الوعي و الطموح و القدرة على العمل و الانتاج و القدرة على الخلق و الابداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة و مصادرها لصالحه لتحسين مستوى معيشته و توفير حياة أفضل⁽¹⁹⁾، وهذا ما يؤكد على أهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية، بإعداد أفراد قادرين على الاستمرار في التعامل مع المتغيرات العالمية و المحلية، و متابعة البحث و التطوير ، أيضا التكيف و التلاؤم مع المتغيرات الحضارية الحادثة، إضافة إلى مواجهة المستقبل و التحكم فيه، بحيث تكون لديهم رؤية نقدية فاحصة حول قدراتهم و المهارات التي تمكنهم من السيطرة على مصائرهم، لذا فوجود علاقة ارتباط بين التخطيط للتعليم العالي و خطة التنمية يؤدي إلى إعداد الموارد

البشرية دون نقص في المهارات و الاختصاصات المطلوبة، بحيث يؤدي ذلك إلى القضاء على البطالة بين الخريجين الذين يملكون مؤهلات تتوافق و متطلبات سوق العمل الاقليمي.

ولكي تتحقق آلية ربط التعليم العالي بتنمية الموارد البشرية في الدول العربية، ويكون لهذا النوع من التعليم دور فعال و مؤثر في تحقيق تنمية الموارد البشرية يجب اتباع ما يلي (20) :

1- أن تؤدي الجامعة رسالتها التي أنشئت من أجلها بحيث تجمع من الناحية الوظيفية بين التعليم و البحث العلمي وتنمية المجتمع.

2- أن تهتم الجامعة بالتوفيق بين تخصصاتها و متطلبات سوق العمل الاقليمي حتى تعمل على تخريج كوادر فعالة فرص عمل في المؤسسات المختلفة في المجتمعات العربية .

3- إعادة النظر في نظام القبول في الجامعات والمعاهد العليا، و وضع في الاعتبار مسألة القدرات الخاصة .

4- تطوير الإدارة الجامعية وتفعيل دورها داخل مؤسسات التعليم العالي .

5- تقسيم الجامعة ذات الأعداد الكبيرة إلى جامعات صغيرة أو متوسطة العدد على غرار جامعة السوربون في فرنسا.

6- الأخذ بفكرة الجامعات المتخصصة على غرار ما هو موجود في استراليا و النمسا .

7- يمكن إدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر على الطالب النظامي، وأن تعطى الفرصة للدراسات المسائية والدراسة من الخارج على غرار ما هو متبع في لندن و بعض جامعات كندا.

8- التأكيد على ضرورة تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات آليات النشاط الاقتصادي في المجتمع.

9- العمل على استشراف الملامح المستقبلية للتعليم العالي وإبراز دوره في التنمية الإقليمية في إطار المتطلبات المحلية و المتغيرات الدولية .

10- التوسع في إقامة علاقات إقليمية و دولية لغرض تطوير البحث العلمي داخل المجتمع .

11- ربط مؤسسات التعليم العالي بالمحيط الاجتماعي و اعتبارها هيئات استشارية له وتكليف كل جامعة أو معهد عال بحل مشاكل موقع معين من مواقع الانتاج .

12- التأكيد على إقامة المراكز العلمية البحثية داخل الجامعات .

13- يمكن إنشاء مدن علمية أو مراكز للتكنولوجيا المتقدمة أو مراكز للتميز ترعى البحوث العلمية.

14- يمكن التوسع في إيفاد أعضاء هيئة التدريس-الذين حصلوا على الدكتوراه من الداخل- للخارج للتعرف على مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي و التدريب على منجزاتها والاستفادة منها.

15- العمل على تحضير وتشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بالجامعات العربية على القيام بالبحوث والدروس ذات العلاقة بعملية التنمية البشرية .

16- يمكن العمل على تنشيط حركة الترجمة العلمية وتشجيعها حتى يمكن الاستفادة منها.

17- رسم سياسات مستقبلية واضحة الأبعاد لقطاعي التعليم العالي و البحث العلمي التي من شأنها رفع القيمة الاقتصادية وتحسين مخرجات التعليم التي تحتاجها التنمية.

18- يجب على القطاع الخاص أن يساهم في تمويل بعض أقسام التعليم العالي لأنه هو المستفيد منه.

19- دعوة الشركات العامة والقطاع الخاص إلى تبني البحوث العلمية و الانفاق عليها مساهمة في التنمية .

20- يمكن أن تساعد الجامعات العربية رجال الأعمال في معالجة التكنولوجيا الجديدة وتقديم

المساعدات الاستشارية و التطبيقية وإدارة المؤسسات أو حساب التكاليف.

إن وجود علاقة ارتباط بين التخطيط للجامعة وخطة التنمية يؤدي الى اعداد الموارد البشرية دون نقص في المهارات والاختصاصات المطلوبة ، كما يؤدي إلى القضاء على البطالة بين الخريجين الذين يملكون مؤهلات مطلوبة من قبل المشاريع التنموية في سوق العمل الإقليمي، وهذا ما سيتناوله المبحث الموالي .

ثانياً، علاقة الجامعة بسوق العمل الاقليمي :

من الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي و سوق العمل دراسة الباحث الأمريكي (وليام كلاتانوف) 1979؛ بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات و بالذات مرحلة التعليم العالي بحجة أن الطلب الاجتماعي (سوق العمل) أقل كثيراً من عرض القوى العاملة⁽²¹⁾، كما أكد (بورديو، ياسرون) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع خدمة لقضايا التنمية في سوق العمل الاقليمي، حيث أشار إلى أن النظام التعليمي لا بد و أن يعيد ما سماه (توليد وخدمة المجتمع الذي ولده)، ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات ، وفقاً لنوعية الكفاءة لا كميتها، و رغبة هؤلاء في دفع عجلة الانتاج و العمل الجاد في سبيل تقدم مجتمعاتهم و اللحاق بالدول المتقدمة، فالعبرة في تقدم الشعوب لا تكمن دائماً في وفرة الإمكانيات بل في ايجاد التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل عناصر كفؤة تمتلك الإدارة والتصميم لقيادة عمليات التغيير ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم ولعل أزمة سوق العمل الاقليمي في العالم العربي الذي يعتبر عاجزاً عن استيعاب العناصر الشابة المؤهلة ، إنما يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية لحاجة هذا المجال

الاقتصادي في جميع مستوياته، ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و احتياجات هذا السوق في المجتمع لا بد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة والقيام بالآتي (22) :

1. تصميم و تخطيط الهياكل التنظيمية و اللوائح و الوسائل و الإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع .

2. توظيف المهن و الوظائف المختلفة .

3. دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية و المستقبلية.

4. تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل الاقليمي .

5. تخطيط السياسة التعليمية للجامعات وفقا للاحتياجات الفعلية و المستقبلية و تأهيل الكوادر البشرية حسب التخصصات و المستويات و القوى اللازمة لهذا السوق و خطط التنمية المرسومة.

يمكن القول بأنه لا مجال للمجادلة في مبادئ العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية ، وفقا لما جاءت به توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي والتي أهمها (23) :

1- تحقيق الموائمة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منه ويشمل هذا تلاقي سياسات هذا النوع من التعليم مع مطالب سوق العمل الاقليمي .

2-ضمان الجودة و النوعية لمدخلات التعليم العالي و مخرجاته و برامجه و عملياته و يشمل ذلك الجودة في مستوى العاملين و مستوى الأهداف و مستوى الأساليب و مستوى الطلاب ومستوى الخدمات المادية اللازمة و طرق إدارتها .

3- تطوير التسيير و التمويل، كاستثمار الموارد و تنوع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة.

4- توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي وإدارة وتمويلا وإشرافا، فالتعليم العالي مهمة المجتمع .

إن هدف خدمة الجامعة للمجتمع من خلال التفاعل الوثيق و المستمر مع البيئة، من بين الأهداف الرئيسية التي تطمح إليها هذه المؤسسة المعرفية، ويتطلب ذلك المشاركة التطبيقية في برامج تطوير و تنمية البيئة المحلية، فالتعرف على المشكلات البيئية و وضع الإمكانيات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها، يجعل الجامعة مركزا حضاريا يساهم في خدمة المجتمع و قضاياها البيئية.

ولما كان هناك تركيز على ضرورة أن تخدم الجامعة المجتمع المحلي الموجودة فيه، فقد أضحت اليوم أكثر من أي وقت مضى مطالبة بخدمة مجتمعاتها، و العمل على النهوض بها وتنميتها و هذا ما سنتطرق اليه في المبحث الموالي.

ثالثا، العوامل التي تؤثر في دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي⁽²⁴⁾:

إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة ، وهي علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان ، وتضعف وتهن في أحيان أخرى ، وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم ، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي تتواجد فيه .

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي عدم الانفصال و هي علاقة الجزء بالكل ، فلم توجد الجامعة أبدا من فراغ ، فالإقليم الموجودة في مجاله و البيئة المحيطة بها يؤثران بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي

تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية ، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه عن طريق :

- إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعة و مواقع العمل، وخاصة مراكز الإنتاج، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة .

- اشتراك الخبراء و الفنيين في مواقع العمل و الإنتاج المختلفة و المجالس لنقل خبراتهم وتجاربهم و إلقاء بعض الدروس التطبيقية.

- اشتراك أعضاء هيئة التدريس و الباحثين في مراكز الانتاج و مواقع العمل المختلفة ليتعرفوا على مشكلاتها، و ينقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى الميدان العملي .

- فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.

- وضع خطة للبحث و أولوياتها التي تحل مشكلات المجتمع.

- إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لأن تأخذ طريق التنفيذ، و ذلك عن طريق مشروعات استطلاعية.

- وضع صيغة مناسبة للعمل المشترك تحافظ على القيم المعنوية للجميع و توفر لكل فرد إحساسه بدوره الخلاق.

و يتوقف شكل الهيكل التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح في ربط الجامعة بالمجتمع على ظروف

كل جامعة و طبيعة المجتمع، و أوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يتم ذلك

بإحدى الوسائل الآتية⁽²⁵⁾.

❖ تكلف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي ببحث مشكلات موقع معين، وتقديم الحلول المقترحة

بين الجهات المستفيدة مع الجامعة .

❖ توفير البيانات الخاصة بالمشكلات التي تواجه المجتمع المحلي التي تقع الجامعة في نطاقها الإقليمي، يمكن عرضها على المجلس المشترك من بعض رجال الجامعة، والقطاعات الإنتاجية أو الخدمية المختلفة بهدف وضع الحلول.

❖ التعاون المستقبلي في مختلف المجالات التنموية بين الجامعة و القطاعات المختلفة على شكل خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ، يتم على أساسها تطوير الجامعة ومخرجاتها لمواكبة هذه الخطط .

حتى يكون البحث العلمي في خدمة التنمية فإنه يحتاج إلى التوفيق بين جانبيه النظري الأساسي، والتطبيقي العملي، وهو ما لا يتحقق إلا بالتنسيق المحكم بين الجامعات والمدارس المتخصصة ومراكز البحث والمختبرات.

الخاتمة :

لقد حاولنا في هذه الورقة البحثية إبراز طبيعة العلاقة بين الجامعة و التنمية الإقليمية من خلال توضيح دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي على مستوى الاقليم، باعتبار أن هذه المؤسسة العلمية تعتبر المحور الرئيسي لإعداد الكوادر البشرية المدربة التي تؤدي نوعا من الاستثمارات الإنتاجية داخل البيئة الموجودة فيها، فإذا كان البحث العلمي يفضي في النهاية إلى التنمية، فإنه بذلك ينزل من برجه العاج المتمثل في مؤسسات غالبا ما تكون -بقصد أو بدونه- معزولة عن المجتمع الواسع العريض، ليرتبط بهذا المجتمع الذي قد لا يعلم بوجود الباحثين ولا يدرك مدى ما يبذلونه، ولكنه يلمس نتائج أعمالهم منعكسة على واقع الحياة في تطوره ورقيه، فالاهتمام بالمجتمعات المحلية جاء من منطلق أنها طرف مساهم في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني ؛ فالجهود الذاتية و المساهمة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق هذا عبر مشاركة السكان في وضع

وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها ضمن سياسة التنمية الوطنية .

الهوامش

1- ساسين عساف: تحديات التحول نحو مجتمع المعلومات والحفاظ على الهوية في ظل العولمة، اللجنة الاجتماعية و الاقتصادية لغرب آسيا، الإسكوا، المؤتمر الاقليمي التحضيرى الثانى للقممة العالمية لمجتمع المعلومات، الشراكة بناء مجتمع المعلومات العربى ، دمشق، نوفمبر، 2004.

2- ماجد خو رشيد و آخرون: أسس التخطيط الاقليمي، معهد التخطيط القومى، 1988، ص.17

3.J.Alden , R .Morgan, **Regional Planning Comprehensive View** ,Great Britain, First Published by Leonard Hill Books 1974, p9

4.Leo Jakobson & Ved Prakask, **Urbanization and National Development**, United States Of America Sage Publication, 1971 , P228 .

5- ابراهيم أنيس و آخرون: المعجم الوسيط، ج1 ، بيروت - دار إحياء التراث العربى، ط2، دت، ص 135.

6- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص 394.

7- سامى سلطى عريفج: الجامعة والبحث العلمى، الأردن دار الفكر، ط1، 2001 ص 27 .

8- نفس المرجع ص 30 .

9- عبد الله محمد عبد الرحمان :دراسات فى علم الاجتماع ، ج2 بيروت- دار النهضة العربية، ط1،

2000 ص25.

- 10- عبد المنعم بدر : دراسات في التنمية الريفية -القاهرة - دار المعارف، 1979 ، ص 7 .
- 11- صلاح الدين الزغبى و آخرون: قراءات في التنمية الريفية -كلية الزراعة -، جامعة الاسكندرية، مطبعة كلية الهندسة، 1985، ص 9 .
- 12- نفس المرجع السابق ص 13.
- 13- غريب محمد سيد أحمد ،عبد الباسط محمد عبد المعطي :مجتمع القرية (دراسات وبحوث)،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 34.
- 14- المرجع السابق ص 35.
- 15- رمزي احمد عبد الحى: التعليم العالى و التنمية(وجهة نظر نقدية مع دراسة مقارنة) دار الوفاء، الاسكندرية، ط1، 2006، ص.51.
- 16- عبد العزيز السيد : قيمة الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة ، 1995 ص73-79.
- 17- رمزي احمد عبد الحى: مرجع سابق ص 120-121 .
- 18- نعمان نوفل : مآزق سياسات التعليم العالى في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد الثالث، 1995/6، ص25.
- 19- أحمد سيف حيدر : جامعة المستقبل و ارتباطها بسوق العمل و خطط التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ، أيام 27-
- 2003/12/28، ط2001.

20- عبد الله عبد الدايم: **التعليم العالي و تحديات اليوم والغد**، مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد237، نوفمبر 1998 ، ص 129.

21- السيد حسن حسانين: **الجامعات المصرية بين الواقع و المستقبل**، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول، ع 1 ، يوليو 1993، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة ،ص 105-106.

22- المرجع السابق ص 107.

23- نبيل علي وحجازي ن ناديا : **الفجوة الرقمية**، مجلة عالم المعرفة، 2005 ، العدد 312 .

24- بدران شبل : **التعليم الجامعي و تحديات المستقبل** ، مؤتمر إصلاح التعلم في مصر، مكتبة الاسكندرية، 2004.

25- مازن محمد :**جدلية العلاقة بين العولمة و التنمية البشرية في العالم العربي**، العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، 2005.

المراجع:

المعاجم و القواميس:

1. ابراهيم أنيس و آخرون: **المعجم الوسيط**، ج1 ، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط2، دت، .
2. محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989.

الكتب بالعربية:

3. سامي سلطي عريفج: **الجامعة والبحث العلمي**، الأردن دار الفكر، ط1، 2001 عبد الله محمد عبد الرحمان :**دراسات في علم الاجتماع** ، ج2 بيروت- دار النهضة العربية، ط1، 2000

عبد المنعم بدر : دراسات في التنمية الريفية -القاهرة - دار المعارف، 1979 ، صلاح الدين الزغبى و آخرون: قراءات في التنمية الريفية -كلية الزراعة -، جامعة الاسكندرية، مطبعة كلية الهندسة، 1985،

4. غريب محمد سيد أحمد ،عبد الباسط محمد عبد المعطي :مجتمع القرية (دراسات وبحوث)،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994،

5. رمزي احمد عبد الحى: التعليم العالي و التنمية، (وجهة نظر نقدية مع دراسة مقارنة) دار الوفاء، الاسكندرية، ط1، 2006.

6. عبد العزيز السيد : قيمة الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية القاهرة ، 1995.

7. نعمان نوفل : مآزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد الثالث، 1995/6.

8. أحمد سيف حيدر : جامعة المستقبل و ارتباطها بسوق العمل و خطط التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ، أيام 27-2003/12/28، ط2001 .

9. عبد الله عبد الدايم: التعليم العالي و تحديات اليوم والغد، مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد237، نوفمبر 1998. السيد حسن حسنين: الجامعات المصرية بين الواقع و المستقبل، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول، ع 1 ، يوليو 1993، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة .

10. نبيل علي وحجازي ن ناديا : الفجوة الرقمية، مجلة عالم المعرفة، 2005 ، العدد 312 .

11. بدران شبل : **التعليم الجامعي و تحديات المستقبل** ، مؤتمر إصلاح التعلم في مصر، مكتبة الاسكندرية، 2004.
12. مازن محمد :**جدلية العلاقة بين العولمة و التنمية البشرية في العالم العربي**، العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، 2005.
13. ساسين عساف:**تحديات التحول نحو مجتمع المعلومات والحفاظ على الهوية في ظل العولمة**، اللجنة الاجتماعية و الاقتصادية لغرب آسيا ،الإسكوا، المؤتمر الاقليمي التحضيري الثاني لل قمة العالمية لمجتمع المعلومات، الشراكة بناء مجتمع المعلومات العربي ، دمشق، نوفمبر ،2004.
14. ماجد خو رشيد و آخرون: **أسس التخطيط الاقليمي**، معهد التخطيط القومي، 1988.

الكتب بالأجنبية :

- 15.J.Alden , R .Morgan, "**Regional Planning Comrehensive View**" ,Great Britain,First Published by Leanard Hill Books 1974 .
- 16.Leo Jakobson & Ved Prakask, **Urbanization and National Development**, United States Of America Sage Publication, 1971 .